

الأصول في النحو

واعلم : أن هذه الأفعال المتعدية كلها ما تعدى منها إلى مفعول وما تعدى منها إلى اثنين وما تعدى منها إلى ثلاثة إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدي تعدت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول من المصدر والظرفين والحال وذلك قولك : أعطى عبد الله زيداً المال إعطاءً جميلاً وأعلمت هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلماً لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى .
مسائل من هذا الباب .

تقول : سرقت عبد الله الثوب الليلة فتعدى (سَرَقْتُ) إلى ثلاثة مفعولين على أن لا تجعل (الليلة) ظرفاً ولكنك تجعلها مفعولاً على السعة في اللغة كما تقول : يا سارق الليلة زيداً الثوب .

فتضيف (سارقاً) إلى الليلة وإنما تكون الإضافة إلى الأسماء لا إلى الظروف وكذلك حروف الجر إنما تدخل على الأسماء لا على الظروف فكل منجر بجار عامل فيه فهو اسم وتقول : أعلمت زيداً عمراً هنداً معجبها هو .

كان أصل الكلام : علم زيداً عمراً هنداً معجبها هو .

فزيد مرفوع ب (عَلام) وعمرو منصوب بأنه المفعول الأول وهند مرتفعة بالإبتداء (ومعجبها) هو الخبر و (هو) هذه كناية عن عمرو وراجعة إليه فلم يجر أن تقول : معجبها ولا تذكر (هو) لأن أسماء الفاعلين إذا جرت على غير من هي له لم يكن بد من إظهار الفاعل .

وقد بينا هذا فيما تقدم (وهند) وخبرها الجملة بأسرها قامت مقام المفعول الثاني وموضعها نصب فإذا نقلت (علم) إلى (أعلمت) صار زيد مفعولاً فقلت : أعلمت زيداً عمراً هنداً معجبها هو فإن قيل لك أكن عن (هند معجبها هو)